نماذج النمو الاقتصادي والاقتصاد الجزائري

Models of economic growth and the Algerian economy

عمارة البشير[1]
أستاذ محاضر .المركز الجامعي أفلو
e.amara@cu-aflou.dz

قُدم للنشر في: 2020/09/01 / قُبِل للنشر في: 2020.11.04 / / نشر في: 11.12.2020

الملخص:
من خلال هذا البحث نحاول ابراز مفهوم النموذج الجديد للنمو الذي تنتهجه الجزائر منذ 2016 وذلك باستعراض طبيعة الاقتصاد الجزائري وأهم المراحل التي مر بها ومن ثم القاء الضوء على نماذج النمو في النظرية الاقتصادية وتوضيح طبيعة ومحتوى النموذج الجديد للنمو الذي ركز على عدة محاور وقطاعات اقتصادية ويمتد الى سنة 2030 في محاولة لتنويع الاقتصاد الجزائري والتخلص من تبعية المحروقات ، وقد انتقد البنك الدولي و بعض الخبراء الاقتصاديين النموذج لعدم القدرة على قياس نجاعته ونجاحه من فشله.
الكلمات المفتاحية : اقتصاد جزائري ،نماذج النمو ،نموذج النمو الجديد.اختبار ARDL
تصنيف JEL: O4 ، P3

Abstract :
In this research, we try to highlight the concept of the new model of growth that Algeria has been pursuing since 2016 by reviewing the nature of the Algerian economy and the most important stages it has undergone. After that, It sheds light on the growth models in economic theory and clarifies the nature and content of the new model of growth which focused on several axes and economic sectors. In 2030, it will be an attempt to diversify the Algerian economy and eliminate the dependency of oil. The World Bank and some economists have criticized the model for not being able to assess its effectiveness and success and its failure.
Keywords: Algerian economy, growth models, new growth model, ARDL test.
Jel Classification Codes : P3،O4

مقدمة :
بعد الازمة النفطية الاخيرة في جوان 2014 وبعد التهاوي المفاجئ لأسعار النفط وجدت الجزائر نفسها أمام أزمة اقتصادية خانقة في ظل ظروف سياسية وطنية و اقليمية حساسة فمن جهة بدأت السنوات العجاف التي أكلت ما قدمت سنوات الخير والبحبوحة المالية ومن جهة أخرى البرامج و الاعانات الاقتصادية والاجتماعية التي لا يمكن أن تتخلى عنها الحكومة لضمان بقاء السلطة واستمرار الحكم ،خاصة في ظل الظروف الاقليمية وموجة الديمقراطية التي عصفت بعديد الدول مماثلة لنظام الجزائر وفي ظل هذه الاوضاع سعت الحكومة كحل أخير لا بديل عنه الى الخبراء الاقتصاديين لإيجاد مخرج من الازمة والقيام بإصلاحات عميقة وذات طابع استراتيجي

[1] المؤلف المراسل: د.عمارة البشير، e.amara@cu-aflou.dz

لتفادي هكذا أزمات في المستقبل واستثمار احتياطات عائدات المحروقات في مشاريع ذات عوائد على الاقتصاد الوطني بدل انفاقها على الاستهلاك.

إشكالية البحث:

ما هي آفاق الاقتصاد الجزائري من خلال نموذج النمو الجديد؟

فرضيات البحث:

- من خلال الخطة الطموحة للنموذج يمكن للجزائر تخفيف آثار الازمة النفطية في الاجل القصير وبناء اقتصاد قوي في الاجل المتوسط والطويل.
- وجود علاقة معنوية بين الناتج الداخلي الخام ومحددات النمو الاقتصادي.

أهمية البحث: تبرز أهمية البحث من خلال:

- مساعي الدولة الجزائرية للخروج من الازمة الناتجة عن انخفاض مداخيل المحروقات ;
- الحلم الذي لطالما راود الدولة في بناء اقتصاد متنوع غير مرتبط بالمحروقات ;
- آثار الازمة النفطية صيف 2014 والتي تعتبر فرصة سانحة للجزائر لبناء اقتصاد اكثر صلابة وعدم تكرار أخطاء الماضي.

الدراسات السابقة:

عبارة عن منشورات المواقع الالكترونية للحكومة الجزائرية ووكالة الأنباء والتي تحتوي على الخطوط العريضة لنموذج النمو الاقتصادي الجديد بالاضافة الى منشورات صندوق النقد الدولي أيضا على الموقع الالكتروني حول خطة النموذج وآرائه حول النتائج المتوقعة.

وسنحاول من خلال هذا البحث استعراض المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني بالاضافة الى نماذج النمو المختلفة في النظرية الاقتصادية وأخيرا نستعرض النموذج الجديد ونقوم بتقييمه بناءا على آراء الخبراء والمحللين الاقتصاديين.

I- مراحل تطور الاقتصاد الجزائري:

لقد مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال الى سنة 2019 بعدة مراحل وعرف العديد من التجارب والمخططات تبعا لسياسات الدولة المنتهجة ونلخص فيما يلي أهم هذه المراحل:

I.1-مرحلة الانتظار 1962-1966:

تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بمشاكل تسيير للجهاز الانتاجي نتيجة ذهاب المعمرين الأوربيين الأمر الذي دفع العمال الجزائريين إلى تولي زمام الامور (مراسيم 1963 حول التسيير الذاتي) وقد تميزت الفترة بوجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي و الفلاحي والتجاري.

وتعتبر هذه العملية أول مسيرة تصحيحية للاقتصاد بعد الاستقلال رغم عدم وضوح النموذج المتبع للتنمية الاقتصادية فقامت الدولة بتأميم الاراضي الزراعية سنة 1963 والمناجم سنة 1966 وبدأ ظهور الشركات الوطنية بدل لجان التسيير في الصناعة بعدما أنشأت الدولة الادوات التي تمكنها من التخطيط لتوفر الشروط المناسبة.[1]

I-2-المخطط الثلاثي 1967-1969:

وهو عبارة عن مجموعة من التوجهات لبناء اقتصاد متطور تضمن اجراءات تنظيمية لانطلاق التنمية بوضع قاعدة مادية تقنية، تستهدف تطوير أداة الانتاج وخاصة صناعة المحروقات والصناعة التحويلية كقاعدة مادية، ورغم انعدام المعلومات الكافية وتفكك القطاعات الاقتصادية فقد شهدت هذه الفترة تأميم القطاع المالي سنة 1966 والشركات الاجنبية في الصناعات الخفيفة كما خصصت استثمارات لقطاعات مختلفة، وقد بلغت الاراضي الزراعية حوالي 07 مليون هكتار صالحة للزراعة تستغل بأساليب تقليدية، وقد خصص 40% من مجمل الاستثمارات للصناعات الاساسية لإرساء قاعدة صناعية صلبة اعتنت بصناعات الحديد والصلب والكيمياء و الميكانيك والكهرباء مع انتاج بعض السلع الاستهلاكية استفاد منها سكان المناطق الشمالية بتوفير وظائف عمل.

وقد دعت السياسة الاقتصادية إلى انشاء مؤسسات مالية ونقدية تضمن الاستقرار الاقتصادي لتمويل القطاعات الاقتصادية وقد ضم النظام المصرفي عدة مؤسسات على غرار الخزينة العامة والبنك المركزي وبعض البنوك الأخرى ويعد هذا المخطط تمهيدا للمخططات الأخرى.[2]

I-3-المخطط الرباعي الثاني 1974-1977:

انفرد بتطبيق اللامركزية وتنفيذ مخططات على مستوى الولايات تحقيقا للتوازن الاقتصادي وقد خصص لهذا البرنامج 12.005 مليون دج فقد تكون خلال الفترة 1967-1977 رأسمال هام وقد وفرت هذه الفترة مناصب عمل جديدة في القطاع الصناعي مع منح اللامركزية للجماعات المحلية والهيئات العمومية.

كما اهتم المخطط بتحفيز الافراد على الادخار العائلي عن طريق توفير السكن العائلي فضلا عن تمهيد الفرصة لرأسمال الوطني الخاص للمساهمة في التنمية الوطنية في القطاعات الحيوية كالزراعة والصناعة، وقد اقتصر الجانب الاجتماعي على قطاع الخدمات بتقديم النصائح والارشادات.

وقد اهتم المخطط بتدعيم مشاريع المخططين السابقين وقد تم انجاز مشروع الحزام الاخضر ورغم تضاعف الاستثمارات فإن الانتاج لم يرتفع عن حده الادنى مقابل هجرة اليد العاملة الريفية، كما تم الاهتمام بقطاعي السكن والصحة.

I-4-مخصصات 1978-1979:

اقتصرت هاته الفترة على تقييم نتائج المخططات التنموية السابقة وحصر الانجازات والاهداف المسطرة والتعرف على الاخطاء لتفاديها في المستقبل.[3]

I-5-التصحيح الهيكلي الثاني 1979-1987:

تميزت هذه المرحلة بقيام الدولة بعدة إجراءات منها:

- التنازل عن الممتلكات العمومية ;
- قانون الاصلاح الفلاحي الذي قسم الاراضي الى مستثمرات فردية وجماعية ;
- اعادة هيكلة المؤسسات العمومية واعطاء مكانة للقطاع الخاص وضبط قوانين الاستثمار.

I-6-التصحيح الهيكلي الثالث 1988-1992:

استمرت الدولة في القيام بالإجراءات التي منها:

- استقلالية المؤسسات العمومية ;
- منح بنك الجزائر مسؤولية الرقابة النقدية والمصرفية مع امكانية انشاء بنوك خاصة ;
- تبني قانون يقلص من احتكار الدولة للتجارة الخارجية ;
- قرارات برفع الاجور ودعم الشبكة الاجتماعية ;
- اللجوء إلى الاستدانة من صندوق النقد الدولي لتصحيح أوضاع الاقتصاد الكلي.[4]

I-7-مرحلة القرار غير المستقل 1993-2000 :

تميزت هذه المرحلة بالتضييق على الدولة الجزائرية فمن جهة تعاني من أزمة أمنية خانقة وتزعزع الثقة في الخارج، ومن جهة أخرى أثقلتها الديون وخدمتها والاملاءات التي يأمر بها صندوق النقد الدولي ومختلف الهيئات الدائنة التي تسعى إلى ضمان دينها وما يترتب عليه كما تسعى لنشر اقتصاد السوق وتحرير التجارة العالمية.

I-8-المخطط الثلاثي 2001-2004:

ويسمى برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي خصص له غلاف مالي بمبلغ 525 مليار دينار جزائري أي حوالي 7مليار دولار أمريكي ليصبح في نهاية الفترة 1.216مليار دينار جزائري أي حوالي 16 مليار دولار أمريكي بعد إضافة مشاريع جديدة وإجراء تقييمات لمشاريع سابقة.

وفيما يلي أهم المحاور التي تم التركيز عليها:

- فقد تم تدعيم القطاع الفلاحي بـ 65 مليار دينار جزائري من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA).
- بينما تدعم قطاع الصيد البحري بغلاف قدر بـ 9.5 مليار دينار جزائري.
- في إطار التنمية المحلية تم تخصيص 113 مليار دينار جزائري للتكفل وتحسين معيشة المواطن.
- البرنامج المقترح في إطار الشغل والحماية الإجتماعية فقد دعم بمبلغ 16 مليار دينار جزائري.
- في إطار التجهيزات والأشغال الكبرى قدر الغلاف المالي المخصص بـ 210.5 مليار دينار جزائري.

- وقد خصص من البرنامج غلاف قدره 90.3 مليار دينار جزائري من خلال قطاعات عدة أبرزها التربية والتكوين والصحة والتعليم العالي والشباب والرياضة.

I-9-المخطط الخماسي الأول 2005-2009:

ويسمى بالبرنامج التكميلي لدعم النمو خصصت له مبالغ مالية أولية قدرت بـ 8.705 مليار دينار جزائري أي حوالي 114 مليار دولار أمريكي لتصبح في آخر الفترة 9.680 مليار دينار جزائري أي حوالي 130 مليار دولار أمريكي بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

وقد تم التركيز على المحاور التالية:

- تم تخصيص غلاف مالي قدره 1908.5 مليار دينار جزائري لبرنامج تحسين معيشة السكان.
- استفاد برنامج تطوير الهياكل القاعدية من غلاف مالي قدر بـ 1703.1 مليار دينار جزائري.
- كما تم تخصيص غلاف مالي قدره 337.2 مليار دينار جزائري لدعم التنمية الاقتصادية.
- خصص لبرنامج تحسين الخدمة العمومية غلاف مالي قدر بـ 203.9 مليار دينار جزائري.
- استفاد برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال بغلاف مالي قدره 50 مليار دينار جزائري.

I-10-المخطط الخماسي الثاني 2010-2014:

ويسمى برنامج توطيد النمو الإقتصادي خصصت له مبالغ مالية إجمالية 21.214 مليار دينار جزائري أي حوالي 286 مليار دولار أمريكي ويدخل هذا البرنامج ضمن سياسة الإقلاع الإقتصادي وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد وتدارك التأخر في التنمية الذي سببته الأزمة الأمنية خلال فترة التسعينات التي شهدت ركودا في جميع المجالات.[5]

ويشمل البرنامج الخماسي الثاني شقين:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق بمبلغ 9.700 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 130 مليار دولار أمريكي.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.543 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 156 مليار دولار أمريكي.

يخصص برنامج 2010-2014 أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية ويخصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، كما يخصص البرنامج أكثر من 1.500 مليار دينار جزائري لدعم تنمية الاقتصاد الوطني ستعبئ التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2.000 مليار دينار جزائري من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية.

أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دينار جزائري من البرنامج الخماسي لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب الشغل وستضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل فرص التوظيف التي يدرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الإقتصادي كل ذلك لإنشاء 3 ملايين منصب خلال السنوات الخمس.

وعلى صعيد آخر يخصص البرنامج مبلغ 250 مليار دينار جزائري لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كله والمرافق العمومية.[6]

I-11-المخطط الخماسي الثالث 2014-2019:

تسعى الحكومة من خلال هذا البرنامج الجديد إلى تحقيق نسبة سنوية للنمو تقدر بـ 7% وقد قدر الغلاف المالي لهذا البرنامج بـ 262 مليار دولار، كما تريد تخفيض نسبة البطالة وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين لذلك تتابع الحكومة تنفيذ المشاريع لتدعيم البنية التحتية مع الصيانة والمحافظة على البنى المنجزة في المخططات السابقة كما تسعى الحكومة الى عصرنة القطاع المالي والبنكي لتحقيق اقتصاد متنوع بتوفير التمويل وتحسين مناخ الاعمال في الجزائر بالاضافة الى برامج خاصة بولايات الجنوب والولايات الحدودية ويشمل:

- تدعيم وعصرنة الانشطة المالية ;
- محاربة الفساد وتبييض الاموال وتمويل الارهاب ;

- تحسين مناخ الاعمال ;
- بعث الاستثمار ;
- تسخير الاراضي للقطاع الصناعي ;
- تنظيم والتشريع للرقابة على الانشطة التجارية.[7]

جدول 1. برامج التنمية خلال الفترة 2000-2017 *نسبة الصرف المتوسطة

البرنامج	المبلغ بالدينار	المبلغ بالدولار	معدل الصرف
برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004	525	07	75.2
البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	14.209.9	193.8	73.3
البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014	15.059.5	202.41	74.4
مجموع ميزانيات التجهيز 2015-2017	6727	64.3	
سنة 2015	3447.2	34.4	100.4
سنة 2016	1894.2	17.3	109.4
سنة 2017	1386.6	12.6	110.0
مجموع البرامج 2001-2017	36521.4	531.8	
مجموع ميزانية التسيير 2000-2017	50.629.7	649.9	*77.99

المصدر: مخطط عمل الحكومة سبتمبر 2017 من موقع الوزارة الأولى

رغم كل الارقام التي يقدمها الجدول السابق والتي تبدو ضخمة لكن عوائدها أو نتائجها على أرض الواقع تظهر متواضعة ولا تعبر عن الآمال والأمنيات التي وضعت لمختلف هاته البرامج وراجت في الصحافة وعند السياسيين وفي القضاء قضايا عن تورط العديد من المؤسسات والشركات في قضايا فساد وتبديد للاموال العامة بداية من قضية الخليفة وصولا الى سونطراك 1 وسونطراك 2 وقضية الاعتمادات الضخمة للطريق السيار شرق غرب مرورا بقضية الكوكايين سنة 2018 انتهاءا بقضية تركيب السيارت أو ما يعرف بالصناعة الوهمية للسيارات التي كبدت الخزينة العمومية خسائر معتبرة.

وقد أشار الباحث **ماجد عبد الله المنيف** الى " أن الفساد يكون كبيرا إذا تعلق الأمر بمشروعات البنية التحتية مما يشجع على توجيه الإنفاق الرأسمالي كمحفز للنمو إلى الكم الهائل من مشروعات البنية التحتية لدى الدول المعروفة بالفساد الإقتصادي".[8]

والملاحظ لمسار المخططات والسياسات المنتهجة منذ الاستقلال يرى أنها كانت مزاجية أو انفعالية وغابت عنها الرؤية الاستراتيجية وصفة البراغماتية فبعد الاستقلال انتهجت الجزائر نظاما اشتراكيا مخالفة للدولة المستعمرة وقد أثبت فشله عند الدول المنظرة له قبل غيرها من الدول ففشل الاتحاد السوفياتي وانهار سنة 1990 وبقيت الدول المنتهجة للنظام متخلفة اذا ما استثنينا النموذج الصيني الذي كان ذو خصوصية عن باقي النماذج .

ان جميع الوان النشاط في المجتمع الصناعي الحديث تنمو في حدود الزمن المادي وتقوم بساعات العمل أما في البلدان المتخلفة فانهم لم يجربوا هذه العملة الخاصة إذ تنمو الوان النشاط والعمل بصورة تقليدية في حدود الزمن الميتافيزيقي أي في نطاق الأبدية، لأنه لا يهدف الى تشييد صرح(القوة) ولا يطبق مبادئها المتنافية مع الاوضاع النفسية كما نرى ذلك في تاريخ الصين فقد ظلت الثقافة الصينية الكلاسيكية مثلا تعلن احتقارها البالغ زمنا طويلا لقواد الحرب، واذن فلقد كان التنافي بين هذه المباني الموروثة وبين الوان العمل المنظم الموقت في المجتمع الحديث كان هذا التنافي أمرا محتوما، وبذلك نفهم من أول وهلة كيف تتبدد الاوهام اثناء محاولة بعض البلدان

الاسلامية تحقيق استقلالها الاقتصادي بعد أن حققت استقلالها السياسي فأخذت تستشير لهذه الغاية بعض الخبراء الاقتصاديين، ولم تلبث التجربة أن برهنت على أن(الحالة) في علم الامراض الاقتصادية ليست كما يحدث في الطب من(اختصاص الدكتور) ولقد رأينا الدكتور(شاخت) وهو يعطي مثل هذه الاستشارات ولقد كان بكل تأكيد خير من يقوم بهذه المهمة لما رشحه نجاحه في(حالة)سابقة، وهو نجاحه الهائل في تخطيط الاقتصاد الذي تحمل جهدا ضخما لبلد دخل الحرب العالمية الثانية دون ان يكون له رصيد كبير من الذهب ويمكن القول أن مبدأ اقتصاديا لا يمكن ان يكون له أثره ومقدرته التامة على التأثير إلا في الظروف التي يتفق فيها مع تجربة اجتماعية معينة.[9]

وبعد الازمة النفطية سنة 1986 التي خلفت آثارا مدمرة على الجزائر تواصلت مخلفاتها الى سنة 1998 ودخلت البلاد جراء الاصلاحات الاقتصادية والسياسية في أزمة أمنية وشبه حرب أهلية أتت على الاخضر واليابس ،واتضح أن المسؤولين والنظام الجزائري قد أخذ العبر والدروس من المحكات والازمات التي مر بها لكن مع حلول سنة 1999 حلت سنوات الخير والبحبوحة المالية حتى سنة 2014 اذا ما استثنينا سنة 2008–2009 اين عرفت تراجعا ولكنه كان غير مؤثر بشكل كبير والمتأمل للبرامج التي أقرها أو التزم بها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة يرى أنها ستعطي دفعة كبيرة للبلاد في العديد من المجالات لكنها كانت قاصرة ولم توظف في الاماكن المناسبة أو في العناصر المؤثرة ، ان المعضلة ورأس الداء في الجزائر بحسب الدراسات والباحثين هي في الفرد في المواطن الذي لم يعطى حقه من تنمية بشرية ولم يرعى الرعاية اللازمة وظل هم الدولة جلب التكنولوجيا وتطويرها وغاب عنها تطوير من صنع التكنولوجيا والتاريخ والحضارة ألا وهو الانسان.

مع الإشارة إلى أنه عقب تراجع أسعار النفط سنة 2014 وتواصل هذا النزول في الأسعار إلى أقل من 40 دولار للبرميل فقد دخلت الجزائر في أزمة حقيقية نظرا لتآكل احتياطي الصرف وفشل أغلب المشاريع السابقة في النهوض بالاقتصاد الوطني وتنويعه، وخير دليل على ذلك قيام الحكومة بتجميد عديد المشاريع من البرامج السابقة وتقليص بعضها أو ما يعرف بتطهير المشاريع العمومية وأخر تعليمة للحكومة والتي حملت الرقم 16/004 المؤرخة بتاريخ 15 مارس 2016 والتي تهدف إلى إدارة عملية تطهير الفترة الخماسية السابقة لمدونة الاستثمارات العمومية، عقب تراجع اسعار النفط سنة 2014.

ويعتبر نموذج النمو الجديد 2016–2030 المرحلة المعاصرة للاقتصاد الجزائري الذي لا يزال يعيش مرحلة انتقالية ويقدم على تحولات هيكلية كبيرة من المتوقع حال نجاحها أن تؤدي الى بناء اقتصاد قوي ومستقر متنوع كما هو مخطط أو الى انهيار الاقتصاد في حالة الفشل.

II. نماذج النمو الاقتصادي:

نتعرض في هذا المحور الى مفهوم النمو ومختلف نظريات ونماذج النمو ومزاياها ونقاط ضعفها وأيها أقرب لنموذج النمو الجديد الجزائري:

II-1-مفهوم النمو الاقتصادي :

النمو الاقتصادي هو الزيادة الكمية في المؤشر الاقتصادي عموما يكون PIB أو PNB الحقيقي الإجمالي أو حسب كل نسمة فهو يمثل ظاهرة لها خصائص كمية مهمة تقاس بنسبة.[10]

II-2-نماذج النمو الاقتصادي[11]:

أ. نموذج وأفكار ابن خلدون[2]:

ذكر في مقدمته المشهورة أنه بتقدم الأمم تزداد القوى العاملة المتوفرة مما يعني إغناء الإنتاجية وزيادتها والذي بدوره ينعكس على إرتفاع مستوى الرفاهية في الأمة بسبب جني الأرباح من عملية الإنتاج والذي يعني أيضا بإزدياد الأرباح تتراكم الثروة وتزداد الدخول.

[2] يعد ''**ابن خلدون**'' عبقرية عربية متميزة، فقد كان عالما موسوعيًا متعدد المعارف والعلوم، وهو رائد مجدد في كثير من العلوم والفنون، فهو المؤسس الأول لعلم الاجتماع، وإمام ومجدد في علم التاريخ، وأحد رواد فن ''الأتوبيوجرافيا'' . فن الترجمة الذاتية .كما أنه أحد العلماء الراسخين في علم الحديث، وأحد فقهاء المالكية المعدودين، ومجدد في مجال الدراسات التربوية، وعلم النفس التربوي والتعليمي، كما كان له إسهامات متميزة في التجديد في أسلوب الكتابة العربية .

ب. النموذج الكلاسيكي:

من أشهر روادها آدم سميث وريكاردو ومالثيوس وقد بنيت على أن النمو الإقتصادي يتحقق من خلال حرية التجارة بين الدول التي ستعمل على توسيع الأسواق للمنتجات مما يساعد على زيادة التخصص في العمل وعلى تقسيم هذا العمل حيث يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاجية كما أن عدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي إلا في أدنى المستويات سيؤدي إلى زيادة المبادرات الفردية كما نادت هذه النظرية بإمكانية تحقيق النمو الإقتصادي من خلال التوظيف الأمثل لرأس المال الذي إعتبرت تراكمه المحرك الرئيس لعملية النمو الإقتصادي .

ج. **نموذج شومبيتر**[3]:

وضع الإقتصادي النمساوي جوزيف شومبيتر نظريته في بداية القرن العشرين وتحديدا عام 1911 م لكنها ترجمت إلى اللغة الإنجليزية عام 1934 بين فيها أن النمو الإقتصادي عبارة عن ظاهرة تحدث بواسطة قفزات غير متناسقة في الناتج القومي الإجمالي للدول ،تأخذ هذه القفزات شكل دورات إقتصادية قصيرة مزدهرة تتبعها دورات كساد قصيرة أيضا وقد ركز في نظريته على تأثير التقدم التكنولوجي وعلى دور الإدارة أو المنظم والإبتكارات في تطوير النشاط الإقتصادي وزيادة الناتج وبالتالي زيادة فرص الإدخار و من ثم الإستثمار.

د. **نموذج كينز** :

وأول مبدأ نادى به كينز هو سيادة السوق لتحقيق التوازن الإقتصادي كما ركز على الدور الذي يمكن للقطاع الخاص أن يلعبه في تحقيق النمو الإقتصادي مع تدخل الدولة لتعويض ما يمكن أن ينقص في الطلب الفعال الذي إعتبره كينز بناءا على نظرية مالثيوس المحرك الرئيس لزيادة الدخل القومي مع التركيز على توازن الإستهلاك مع الإدخار والإستثمار بناءا على مفهومي الميل الحدي للإستهلاك والميل الحدي للإستثمار كما نادى كينز بإعادة توزيع الدخل بشكل عادل على أفراد المجتمع ولصالح الطبقات الفقيرة وذلك بسبب إرتفاع الميل الحدي للإستهلاك عند هذه الطبقات مما يعني زيادة الإستهلاك وبالتالي زيادة الطلب الفعال الذي إعتبره المحرك الرئيس لإرتفاع الدخل القومي عكس ما نادت به النظرية الكلاسيكية.

هـ. **نموذج هاورد-دومار** :

عملا على توضيح أهمية ودور الإدخار في زيادة الإستثمار حيث بين أنه يجب على كل دولة إدخار نسبة معينة من ناتجها القومي الإجمالي لغايات تعويض رأس المال الثابت أي تعويض قيمة الإهتلاك السنوي من قيم الآلات والمعدات والأبنية والطرق والجسور وغيرها من الأصول وذلك للمحافظة على مستوى الناتج القومي الإجمالي من خلال المحافظة على زيادة نسبة الإستثمارات بنسبة أعلى من نسبة الإهتلاك وعلى الدول التي ترغب في الحصول على مستوى متقدم من التنمية الإقتصادية زيادة نسبة الإدخار فيما لا يقل عن 15-20 % من دخلها القومي سنويا.

و. **نموذج النيوكلاسيك** :

والمبدأ الأساس في هذه النظرية هو أنه على الحكومات عدم التدخل في الإقتصاد وأن تحرير الأسواق والخصخصة وتشجيع التجارة والتصدير في الدول النامية هو الوسيلة الفعالة والسريعة للوصول إلى التنمية الإقتصادية المنشودة هذه النظرية تقر بأن التخلف الإقتصادي هو نتيجة لعدم إستغلال الموارد الإقتصادية بكفاءة .

ز. نموذج الدفعة القوية :

لابد للإقتصاد من دفعة قوية تحثه على الإنطلاق نحو النمو ذاتيا هذه الدفعة تتمثل في توظيف حجم ضخم من الإستثمارات في بناء المرافق والبنى التحتية مثل الطرق ووسائل النقل والمدارس والجامعات وغيرها من البنى الضرورية لإطلاق حجم ضخم آخر من الصناعات ما كانت لتنشأ لولا الخدمات الضخمة التي تم توفيرها من خلال الدفعة القوية للإقتصاد هذه الدفعة حسب صاحب النظرية روزنتين رادون يقدر حجمها بما يقارب 13% من الدخل القومي خلال الخمس سنوات الأولى من النمو ترتفع تدريجيا مما يؤدي إلى زيادة في الدخل القومي وبالتالي زيادة الميل الحدي للإدخار من أجل مشروعات أخرى ضخمة في الإقتصاد.

---

[3] **جوزيف ألويس شومبيتر**(Joseph Alois Schumpeter) (1883-1950) عالم أمريكي في الاقتصاد والعلوم السياسية من أصل نمساوي .اشتهر بترويجه لنظرية **الفوضى الخلاقة** في الاقتصاد.

ح. **نموذج النمو المتوازن** :

هي أقرب أن تكون إستراتيجية للنمو الإقتصادي وليس فقط مجرد نظرية وهي نظرية قدمها نيركس بناءا على تطوير نظرية الدفعة القوية تعني أن تكون برامج التنمية شاملة لكافة قطاعات الإقتصاد أي أن يتم توزيع الإستثمارات على قطاع الإقتصاد المختلفة تتشابك مع بعضها البعض ولأن كل قطاع من قطاعات الإقتصاد يمثل سوقا لناتج القطاعات الأخرى فإن توزيع الإستثمارات على مختلف القطاعات يعطي دفعة قوية للإقتصاد الوطني تجعله قادرا على التغلب على الكثير من عوائق النمو مما يؤدي إلى أن يكون هذا الإقتصاد قويا بكافة قطاعاته من خلال تنمية تراكمية وذاتية تقوي ذاتها بذاتها.

ط. **نموذج النمو غير المتوازن** :

تعني أن يتم التركيز على تنمية قطاع رئيس في الإقتصاد من قبل الدولة وذلك بسبب قلة الموارد المالية للإستثمار في القطاعات المختلفة لذا يتم التركيز على قطاع واحد يعمل على جذب القطاعات الأخرى في الإقتصاد نحو التنمية وذلك بعد نموه وقوته وبهذا تتحقق التنمية لكافة قطاعات الإقتصاد.

ي. **نموذج الحاجات الأساسية(نموذج العالم الثالث)**[12]:

ويقوم النموذج على ضرورة تحقيق أربعة عناصر أساسية تتمثل في حقوق المواطنين الواجب الحصول عليها وهي:

- إتاحة فرص تحصيل وكسب الدخل للفقراء وضمان قدرتهم على العمل.
- توصيل الخدمات العامة للفقراء من مياه الشرب النقية ونظام للصرف الصحي ووسائل النقل العام.
- توفير السلع والخدمات الأساسية من مأكل وملبس ومسكن وتعليم وصحة، وتمكين الفقراء من الحصول على الحد الأدنى منها.
- إشراك الفقراء في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية إشباع احتياجاتهم الأساسية.

ويرى" فيليب دوسان Philippe de Seynes "أن استراتيجيات الحاجات الأساسية اتبعت بنجاح في ظل نوعين من المجتمعات أولهما مجتمعات ما قبل الرأسمالية كاليابان وكوريا الجنوبية، وثانيهما مجتمعات اشتراكية كالصين الشعبية وكوريا الشمالية والاتحاد السوفيتي.

من بين النماذج السابقة يغفل النموذج الكلاسيكي عن عنصر التنظيم باعتباره غير استراتيجي والى دور التقدم الفني كم اثبتت التجارب الواقعية بينما تجاهل النموذج النيوكلاسيكي لنظرية الدفعة وركز على الجانب الاقتصادي دون الجوانب الاخرى بحيث أن كل مرتبط ببعضه، كما توقف نجاح تطبيق النموذج الكينزي عند الدول الرأسمالية ولفترة معينة بين الحربين العالميتين وقد اغفل ظروفا أخرى تسود في غير تلك الفترة كما يعاب على نموذج شومبيتر اهتمامه البالغ بالمنظم واهماله لدور النمو السكاني وتناقص الغلة في التأثير على النمو الاقتصادي، أما نموذج هاورد–دومار فقد كان ظرفيا ويخص الدول الرأسمالية دون غيرها ولا يمكن اعتبار الاستثمار والادخار كافيان للقيام بعملية النمو وقد لاق نموذج الحاجات الاساسية انتقادات فيما تعلق بالتعارض الموجود بين تحقيق الحاجات الاساسية وزيادة الرفاهية وأن هذا سيؤدي الى تناقص الادخار والاستثمار بالاضافة الى كون الغرض ظرفي وتوجيه الموارد غير مخطط للاجل الطويل.

إن المؤسسات تلعب دور المحدد لقدرات النمو ،إن فشل سياسات التطور للإقتصاد الموجه المنهار يوافق على تكوين مرضي حول مبادئ مؤسسية من المفروض أنها تضمن النمو:حماية حقوق الملكية ،إحترام الإتفاقيات ،المنافسة الحرة وتفوق الدفع نحو السوق، هاته المبادئ العامة تكتب لإمتلاك إقتصاد سوق.

بلدان جنوب شرق آسيا حققت أفضل أداء لنمو إقتصادها لم تقم بإعادة هيكلة أو تحرير لأسواقها ونظامها المالي بل ضغطوا على أنشطة المؤسسات العمومية أو الأجدر أنهم قامو بخوصصة مجموع المؤسسات ،تجارب المرور من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق تضع تحت الضوء الإختلاف في النجاح بين الصين التي أقدمت على إصلاحات عميقة ودول مثل روسيا إعتمدت على معالجة الصدمات،يعلمنا الإقتصاد أن الإصلاحات المؤسسية تعطي مزايا أحسن من التغيرات التكنولوجية.[13]

II-3- نموذج النمو الجديد في الجزائر:

II-3-1- محتوى النموذج:

الاقتصاد الجزائري مرتبط بالمحروقات في صادراته و الايرادات العامة بنسب تقدر بـ 95% و 75% على التوالي وقد ارهق انهيار اسعار البترول المالية العامة ،الميزان التجاري واحتياطي الصرف ،العجز الموازني اتسع من 1.4% من الناتج الداخلي الخام سنة 2013 ليبلغ 15.7% من الناتج الداخلي الخام سنة 2016 ،أما احتياطي الصرف تآكل من 194 مليار دولار سنة 2013 إلى 108 مليار دولار سنة 2016 ومن المرجح أن ينخفض إلى 60 مليار دولار نهاية 2018 ،ان تدهور اسعار الصرف في الجزائر أدى الى تخفيض 20% من القيمة الاسمية للدينار الجزائري منذ منتصف 2014 وارتفع التضخم الى 4.8% سنة 2015 ،مقارنة بين الانخفاض الثابت لإيرادات البترول والغاز وارتفاع فاتورة الواردات الدولة اعتمدت مجموعة من التدابير التصحيحية في اطار ميزانية 2016 التي اعدت باعتماد سعر متوسط للبرميل 35 دولار امريكي وقد تم توقع تخفيض النفقات العامة بـ 9% وذلك اساسا في نفقات التجهيز والاستثمار كما توقع ارتفاع بـ 4% في العوائد الجبائية مجموع الاجراءات لدعم الايرادات مع توقع زيادة في سعر البترول بـ 36% ورفع الرسوم على القيمة المضافة للمحروقات والكهرباء ورفع لسعر الرسوم على تسجيل السيارات بالاضافة الى تعديلات اخرى في اسعار الطاقة ورخص الاستيراد التي تم الاعلان عنها وبقيت التفاصيل غير معروفة ،هاته هي الاجراءات الاولى في انتظار اصلاح شامل ومراجعة للإعانات المكلفة(تمثل الاعانات 12% من الناتج الداخلي الخام) ، الميزانية تسمح للحكومة باتخاذ اجراءات اخرى تصحيحية اذا تهاوى سعر البرميل لأقل من 35 دولار امريكي والاقتراض الخارجي هذه الاجراءات تتعلق برخص الاستيراد الجديدة ،زيادة أسعار الكهرباء لتقارب التكلفة الفعلية وتخفيض جديد لقيمة العملة ، كما تم اقتراح عرض أو فتح المؤسسات العمومية على المستثمرين الخواص مع انشاء مناطق صناعية جديدة وتخفيف قيود الاستثمار على الايرادات كما تم مناقشة و اصدار قوانين جديدة لتحسين وتطوير الاقطاع الاقتصادي خارج المحروقات.[14]

سيتم تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد الذي صادقت عليه الحكومة في 2016 في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني و إصلاحه هيكليا على ثلاث مراحل تهدف إلى تحقيق معدل نمو ب6ر5 بالمئة خارج المحروقات خلال العشرية القادمة حسب ما توضحه وثيقة موجزة لهذا البرنامج نشرت عبر الموقع الالكتروني لوزارة المالية.

- المرحلة الأولى من النموذج (2016-2019) ستتمحور حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة و ستتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.
- المرحلة الثانية (2020-2025) فستكون مرحلة انتقالية هدفها "تدارك" الاقتصاد الوطني .
- المرحلة الثالثة تكون مرحلة استقرار و توافق (2026-2030) يكون في أخرها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية و تتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

و على صعيد التحول الهيكلي للاقتصاد يرمي النموذج الجديد إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات ب6ر5 بالمئة ما بين 2020 و 2030 و "ارتفاع محسوس" للناتج الداخلي الخام الفردي الذي ينتظر ان يتضاعف ب2ر3 مرة إلى جانب تضاعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام لينتقل من 3ر5 بالمئة حاليا إلى 10 بالمئة. غير ان بلوغ هذا الهدف يقتضي رفع القيمة المضافة للقطاع الصناعي بشكل معتبر حسب الوثيقة.

و يتعلق الأمر كذلك بعصرنة القطاع الفلاحي قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي و تنويع الصادرات.

و يسعى النموذج من جهة اخرى إلى تحقيق هدف التحول الطاقوي الذي سيسمح بتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف من خلال "تقييم الطاقة بقيمتها الفعلية و اقتصار عملية الاستخراج من باطن الارض على ما هو ضروري فعلا للتنمية دون غيره".

كما يهدف إلى تنويع الصادرات من اجل دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع. من اجل هذا يعول النموذج الجديد على إحداث ديناميكية قطاعية مرورا بتطوير فروع جديدة تحل محل المحروقات و البناء و الأشغال العمومية.

و تشير الوثيقة إلى أن "عمق هذا التحول الهيكلي للنشاط المنتج و الوتيرة السريعة التي ينبغي على القطاع الصناعي إتباعها في النمو تشكل أول الصعوبات التي سيواجهها الاقتصاد الوطني خلال مسار تنويعه".

و بخصوص الاستثمار ينتظر من اجل تحقيق التحول الهيكلي "ربط الاستثمار خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر". في هذا الإطار تم وضع تصور لمستوى معين من النمو يخص الانتاجية العامة و يمكن معدل الاستثمار العام نفسه من خلق معدلات نمو اقتصادي اعلي.

و على هذا الأساس يجب ان يستهدف تحسين الانتاجية العامة الاستثمار الخاص و العام على وجه سواء. من اجل هذا تم برمجة تعزيز ميزانياتي ثان سيطبق بالتدريج ابتداء من 2025 قصد تخفيض نفقات التجهيز المسجلة مباشرة في ميزانية الدولة و ذلك شريطة تجسيد نظام وطني جديد للاستثمار باللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام و الخاص.

و فيما يخص قابلية الدفع الخارجية يرمي النموذج إلى تقليل الفارق بين الواردات و الصادرات خارج المحروقات من خلال بعدين أساسيين يتعلق الاول بتجسيد سياسة النجاعة الطاقوية و تطوير الطاقات المتجددة تسمح بتوفير فائض هام من انتاج المحروقات قابل للتصدير و يتعلق الثاني بتسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات (فلاحة و صناعة و خدمات).

و ينتظر ان تسمح مواصلة وتيرة نمو صادرات السلع و الخدمات خارج المحروقات و الواردات و الاستهلاك الطاقوي بتحسين وضعية ميزان المدفوعات ابتداء من 2020 اذ يعتبر محررو الوثيقة انه "من المستحيل تحقيق نمو اقتصادي قوي دون كبح تدفق الواردات المسجل خلال العشريات الاخيرة".

و يتعين على الاقتصاد الوطني من اجل التوصل إلى النقلة المنتظرة في 2030 مواجهة اربعة عراقيل أساسية مرتبطة بحجم التغيرات في هيكلته الإنتاجية و تطور الاستدانة الداخلية و قابلية الدفع الخارجية و التحول الطاقوي.

و من اجل تجسيد هذه النظرة الجديدة جاء النموذج بجملة من التوصيات تتمحور حول ست نقاط إستراتيجية تتعلق بتحفيز خلق المؤسسات بالجزائر و مراجعة كل من القانون الاساسي و تشكيلة لجنة مماسة الأعمال "دوينغ بيزنس" من خلال تعزيزها بباحثين و خبراء و كذلك تمويل الاستثمار من خلال تاسيس "نظام فعلي" للاستثمار في التجهيز العمومي و مواصلة اصلاح النظام البنكي و تطوير سوق رأس المال.

كما يتعلق الامر بمراجعة السياسة الصناعية بغية تسريع نمو القطاع الصناعي و أيضا إعادة تنظيم تسيير العقار الصناعي و إدماجه الجهوي مرورا بمراجعة مهام الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري و إعداد برنامج جديد لتوزع المناطق الصناعية. في نفس السياق يوصي معدو الوثيقة بضرورة ضمان الأمن الطاقوي و تنويع الموارد الطاقوية من خلال برنامج للنجاعة الطاقوية يرافقه برنامج صناعي و تكنولوجي لتطوير الطاقات المتجددة إلى جانب وضع نظام جديد للمعلومة الإحصائية و اضفاء اكبر قدر من النجاعة على الادارة الاقتصادية.[15]

II-3-2- السياسات الاقتصادية الجديدة:

استجابة لتدهور الاوضاع الاقتصادية عرفت الجزائر عجزا في الميزانية وزادت من الاقتراض سنة 2016 حيث حصلت الجزائر على 5.2مليار دولار من بيع السندات المحلية اعتمادا على الاقتراض الداخلي وقد حصلت على 1 مليار دولار من بنك التنمية الافريقي كاقتراض خارجي ،وعلى الرغم من انخفاض العائدات لم تخفض الحكومة من الانفاق العسكري وتعتبر الجزائر الاكبر انفاقا عسكريا في افريقيا.

وافق البنك الدولي على الخطة ، ووافق المحللون على ذلك ، مشيرًا إلى أن "الأهداف تضع الجزائر على الطريق الصحيح". وأشار المحللون أيضًا إلى أن تنفيذ التغييرات يعني إعادة هيكلة النموذج الاشتراكي الذي تم تبنيه بعد الاستقلال عام 1962.

يعتمد نجاح نموذج النمو الجديد على الإرادة السياسية للحكومة لإجراء تغييرات هيكلية أساسية في المجالات التالية:

أ. **الحد من إعانات الدولة:**

الحكومة غير قادرة أو غير راغبة في التعامل بالشكل الصحيح مع القضية حيث بلغت في مجموعها 45 مليار دولار وتقدر بـ 25% من الميزانية ويستفيد الجزائريون الاغنياء منهم والفقراء من دعم السلع الغذائية والاستهلاكية والطاقوية فعلى سبيل المثال في جوان 2017 صنف سعر المازوت كرابع أرخص سعر بين 170 دولة بالاضافة الى ذلك يتمتع الجزائريون وحتى المقيمون الاجانب من الرعاية الصحية والتعليم المجانيين ورغم زيادة الحكومة للرسم على القيمة المضافة للمنتوجات البترولية واسعار البنزين والكهرباء يرى الاقتصاديون انها تعتبر تنازلا وغير قابلة للاستدامة في الاجل الطويل.

ب. **تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الاجنبي**:

وقد أعلنت الحكومة عزمها على زيادة حصة القطاع الخاص في الاقتصاد من خلال تشجيع التنمية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي. حتى الآن، لم تثبت الجزائر استعدادها لحل المشاكل الأساسية التي تجعل الجزائر واحدة من أقل الدول استحساناً للأعمال (المرتبة 131 من أصل 139 دولة ، وفقاً لقائمة Forbes 2017).

وقد أدرج صندوق النقد الدولي العقبات الهيكلية التالية:

- صعوبة الوصول الى التمويل ;
- ضعف الحوكمة والرقابة على الفساد ;
- الحواجز الكثيرة للدخول ;
- سوق العمل الجامدة ;
- التفاوت في مهارات الوظائف ;
- عدم كفاية التشريع القانوني .

علاوة على ذلك لم تفعل الحكومة الجزائرية الكثير لجلب الاستثمار الاجنبي وتشجيعه فالقانون الجزائري عموما يحد من الملكية الاجنبية في الشركات الجزائرية بالاضافة الى البيروقراطية المتفشية فعلى سبيل المثال انتظرت شركات امريكية شهورا للرد عليها حول تصدير منتجات للجزائر ويبدو ان توسع السياحة والاعتماد على الطاقات المتجددة سيستغرق عقودا من الزمن.

ج. **محاربة الفساد** :

لم يذكر في الخطط الاقتصادية للبلد الحاجة الى السيطرة على الفساد وفقا لأحد المعايير فان البلد فاسد لدرجة أن نصف المعاملات الاقتصادية تحدث في الاقتصاد غير الرسمي علاوة على ذلك ان انتشار الفساد هو المعضلة الحقيقية للاقتصاد ومع اقتراب الاستحقاقات تقوم النخبة السياسية الحاكمة بتضخيم فواتير الواردات والصادرات فعلى سبيل المثال مشروع الطريق السيار شرق–غرب الذي شرع فيه سنة 2007 وكان مقررا انتهاءه سنة 2011 بتكلفة 7 مليار دولار لم ينتهي الا نهاية 2016 بتكلفة اجمالية تقدر بـ 15 مليار دولار نظرا لانتشار الفساد والرشوة مما جعلها أغلى طريق في العالم.

من المحتمل أن بعض المحاور في نموذج النمو غير قابلة للتحقق فيما يتعلق بزيادة اسعار المحروقات بنسبة 10% سنويا ويرى البنك الدولي أن النسبة ممكنة ولكن تحول عوامل دون ذلك ،وبالمثل يرى هدف تحقيق نمو قدره 7% في الناتج المحلي الاجمالي غير ممكن سنة 2017 فما فوق وآخر مرة نما فيها الاقتصاد الجزائري بنسبة 7% كانت سنة 2003 ويبقى النظام الجزائري مهدد بسبب الانتقال السياسي فحتى زيادة الرسم على القيمة المضافة بنسبة 2% سنة 2017 تسببت في اكثر اعمال العنف والشغب بعد سنة 2011 كما أن الحد من الفساد يعني خفض ثروة النخبة وهو أمر غير مرجح ، ويبدو أن الجزائر ستتشبث بالنموذج القديم الاشتراكي للمحافظة على النظام القائم وقد تسجل الجزائر عجزا في الميزانية في المدى القريب وتلجأ الى الاقتراض الخارجي ومع بطالة الشباب التي تقارب 30% والملايين من الشباب الذين يتوقع دخولهم لسوق العمل في السنوات القليلة القادمة ،فإن فشل الجزائر في تعزيز آفاقها الاقتصادية يمكن أن يشكل خطراً كبيراً على المدى الطويل.[16]

ويرى المحلل الاقتصادي **فريد بن يحي**، الذي قال إنه "عند التحدث على برنامج يجب أن يكون مسطرا بأرقام وأهداف وما نتكلم عنه الآن لا يخرج عن نطاق كونه مجرد خطوط عريضة، وأن الباراغماتية الموجودة حاليا من المستحيل أن تحقق أهدافا"، مؤكدا أن "تحقيق نسبة نمو قدرها 6.5 بالمائة خارج قطاع المحروقات رقم غير مقبول[17]."

إن خطة الحكومة ليس لديها أهداف واضحة وتستلزم بشكل رئيسي وعوداً غامضة بالدعم المالي للنمو ، لكن السياسة المالية المستدامة ، "تعزيز العدالة الاجتماعية" ، وتحسين مناخ الأعمال وقد لمح الوزير الاول عبد المالك سلال عند اعلانه عن النموذج الجديد للنمو الى أن الاصلاحات تؤثر على الاستقرار الاجتماعي وقد وعدت الحكومة باصدار قانون استثمار أكثر جرأة في القطاع غير النفطي وهو ما يمكن ان يظهر اقتصادا حيويا ومتنوعا بالرغم من تأثير القطاع العام الكبير و إننا نحافظ على وجهة نظرنا بأن عدم وجود اتجاه واضح للسياسات وعدم وجود إصلاحات أكثر جرأة سيعيق تنويع الاقتصاد ويثقل آفاق النمو الاقتصادي.[18]

علق الخبير الاقتصادي، **عبد الرحمن مبتول** في تصريح لـ بوابة "العين" الإخبارية على الخطة قائلا، إن الجزائر في هذه الظروف الاقتصادية الصعبة وجدت نفسها أمام خيارين، إما اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، أو اتخاذ قرارات جريئة تهدف إلى إصلاحات هيكلية جديدة في لاقتصاد واعتبر مبتول "أن هذا النموذج الذى أعلنته وزارة المالية ضروري جدا نظرا للمرحلة الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري[19]."ان نموذج النمو الجديد ورغم غموضه يعتبر برنامجا أو خطة طموحة لإنقاذ ما يمكن انقاذه من الاقتصاد الوطني ولكن تبقى عملية التطبيق للخطة هي التحدي الاكبر وهل يمتلك الساسة الجرأة لتنفيذ هذه الخطة ومن سيحارب الفساد؟ هل سنشهد تضحيات وتظافر للجهود من اجل بناء اقتصاد قوي على اسس علمية وقواعد صحيحة أم سيكون الصراع هو السائد بين من يقتسم الريع والمنافع وهل سيصمد هذا المشروع أمام المجتمع الذي هو في غليان من الزيادات في الاسعار وتدني القدرة الشرائية وغياب العدالة الاجتماعية وغيرها من العوامل والظروف المحيطة.

III- **الدراسة القياسية**:

تعتمد هذه الدراسة على سلاسل زمنية سنوية لكل من الناتج الداخلي الخام و معدلات البطالة و التضخم ومعدل الصرف خلال الفترة الممتدة بين(1991-2017) في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من قبل البنك العالمي[20].

III-1- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:سيتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار (ADF) و إختبار (pp) في المستوى (level) والفروق الأولى مع استخدام طريقة المربعات الصغرى في تقدير النماذج .

H_0: وجود جذر وحدة.

من خلال اختبار جذر الوحدة لديكي فولر نجد أن الناتج الداخلي مستقر عند المستوى بينما البطالة والتضخم ومعدل الصرف مستقرة عند الفروق الأولى وبالتالي فإن اختلاف درجة الاستقرار يدعوا الى اجراء اختبار ARDL.

جدول1.نتائج اختبار السببية لغرانجر

الفرضية	F المحسوبة	الاحتمال	القرار
الناتج الداخلي الخام يسبب البطالة	3.06	0.069	رفض H_0
البطالة تسبب الناتج الداخلي الخام	1.79	0.1917	عدم رفض H_0
التضخم يسبب الناتج الداخلي الخام	5.38	0.0134	رفض H_0
الناتج الداخلي الخام يسبب التضخم	0.1134	0.8933	عدم رفض H_0
معدل الصرف يسبب الناتج الداخلي الخام	3.43	0.0522	رفض H_0
الناتج الداخلي الخام يسبب معدل الصرف	1.34	0.3547	عدم رفض H_0

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج Eviews 9.

نلاحظ من خلال اختبار السببية لغرانجر أن الناتج الداخلي الخام يسبب البطالة أي يؤثر فيها والعكس غير صحيح كما أن التضخم يسبب الناتج الداخلي الخام والعكس غير صحيح أي يؤثر عليه و يؤثر معدل الصرف ويسبب الناتج الداخلي الخام.

III- **2-اختبار ARDL**:

جدول رقم 02 نتائج اختبار ARDL

حد تصحيح الخطأ في الاجل القصير	عدد المشاهدات	t المحسوبة	الاحتمال
-0.537	23	-1.02	0.383
معامل الأجل الطويل	عدد المشاهدات	t المحسوبة	الاحتمال
34812013	23	0.0998	0.9268
-3634690	23	-1.827	0.1652
28004598	23	0.1748	0.1748
Bound Test			

F المحسوبة	%10	%5	%2.5	%1
5.035	3.77	4.35	4.89	5.61
Serial Correlation				
	الاحتمال	R^2معامل	الاحتمال	F المحسوبة
	0.0000	21.84	0.2243	9.43

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال نتائج اختبار ARDL على السلاسل الزمنية ومن خلال اختبار تصحيح الخطأ نلاحظ ان معامل حد التصحيح هو – 0.537 سالب واحتماله هو 0.383 غير معنوي عند القيم 10% و 5% و 1% وبالتالي فان أخطاء الاجل القصير لا يتم تصحيحها في الوحدة الزمنية وهي سنة من اجل العودة الى الوضع التوازني في الأجل القصير ،بينما في الأجل الطويل معامل معدل البطالة هو الوحيد سالب واحتمالات مختلف العوامل غير معنوية عند مختلف القيم وبالتالي عدم وجود علاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير المستقل.

أما اختبار Bound Test فقيمة F المحسوبة هي 5.035 وهي محصورة بين الحد الادنى والاعلى عند 1% من I1Bound وبالتالي فهي منطقة عدم الوضوح فليس هناك علاقة طويلة الأجل بين الناتج الداخلي الخام ومعدلات البطالة والصرف والتضخم أي أنها غير مفسرة للمتغير التابع،بينما من خلال اختبار الارتباط التسلسلي تبين انه لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء بقبول فرضية العدم.

III –3– الطريقة والأدوات:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي للتعرف على مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري ومختلف نماذج ونظريات النمو المعروفة وفي الاخير قمنا بتحليل ومناقشة الخطوط العريضة لبرنامج النمو الجديد كما قمنا باستعمال أساليب الاقتصاد القياسي من خلال دراسة قياسية بعد اجراء الاختبارات تبين أن نموذج ARDL هو الصالح للدراسة.

III–4– النتائج ومناقشتها:

- النموذج عبارة عن خطوط عريضة غير قابلة للقياس نسبيا ;
- نجاح النموذج رهين بإصلاحات شاملة للقطاعات السياسية والاجتماعية والثقافية ;
- عدم تحسن اسعار النفط في الاجل القصير والمتوسط يساعد في تحقيق النموذج ;
- عدم وجود علاقة بين الناتج المحلي الخام معبرا عن النمو الاقتصادي ومختلف المحددات من معدلات بطالة وتضخم ومعدل الصرف لا في الاجل الطويل ولا القصير.

تعود هاته النتائج التي تخالف النظرية الاقتصادية الى عدم صدق البيانات التي تقدمها الدولة بالاضافة الى وجود عامل مهم ألا وهو الاقتصاد غير الرسمي وما يخفيه من رؤوس أموال مدية وبشرية خارج حسابات الحكومة.

الخاتمة:

لقد اثبتت التجارب المستوردة والمستوحاة من الخارج فشلها في العديد من الجوانب وتبين مع مرور الزمن أن الحلول الظرفية والمهدئات لا تشفي من العلل والأمراض بل هي سياسة للهرب الى الامام وقد ساهم تحسن المداخيل النفطية في مرات عدة من تصديق كذبة النجاح في بناء اقتصاد قوي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة وتخفيض لمعدلات التضخم والبطالة والفقر وغيرها من المؤشرات ،لكن بمجرد تهاوي الاسعار وتناقص العوائد النفطية ينكشف المستور وتغرق البلاد في الازمة وها هي الفرصة سانحة أكثر من أي وقت مضى في ظل الآثار التي خلفتها الازمة النفطية 2014 على الاقتصاد الوطني وتمخض ما يعرف بالنموذج الجديد للنمو الذي تراهن عليه الحكومة ويرى البنك الدولي أن نجاحه نسبي ورهين بعوامل وظروف أخرى وأن الامر ليس فقط بيد الحكومة الجزائرية و يجب على الحكومة السعي لإحتواء الاقتصاد غير الرسمي حتى يعطي الدفع للاقتصاد الوطني واعطاء الاهمية للإحصائيات والبيانات التي تقدمها لمختلف الهيئات لما لذلك من أثر على النصائح والاقتراحات التي تقدمها الهيئات الدولية ومختلف الابحاث ، ان الجانب الاقتصادي مرتبط بالسياسة

والاجتماع والثقافة ولا يمكن أن ينجح الاقتصاد بمعزل عن هاته الجوانب لذلك لابد من حزمة اصلاحات شاملة تمس الادارة والقضاء والسياسة ويجب تغليب مصلحة البلاد عن كل الغايات لكسب الرهان والخروج من عنق الزجاجة.

قائمة المراجع :

[1] كربالي بغداد،(2005)، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية جامعة بسكرة، العدد الثامن الجزائر، ص03.

[2] محمد بالرابح ،(2007)،آفاق التنمية في الجزائر، جامعة وهران، الجزائر، ص59-61

[3] محمد بالرابح ، مرجع سبق ذكره ، ص63-64.

[4] كربالي بغداد، مرجع سبق ذكره، ص05-07.

[5] مخلوفي عبد السلام، العرابي مصطفى، برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2014، جامعة بشار، الجزائر، ص5.

[6] Programme De Développement Quinquennal 2010-2014,Cite De Première Ministère.

[7] Programme De Développement Quinquennal 2015-2019,Cite De Première Ministère.

[8] محمد مسعي،(2012)، سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، عدد 10،الجزائر، ص157.

[9] مالك بن نبي،(2005)، المسلم في عالم الاقتصاد،الطبعة السادسة،دار الفكر، دمشق، سورية،ص17-18.

[10] Mohamed Tlili Hamdi, Rami Abdelkafi,(2009), Éléments De Croissance Economique, Centre De Publication Universitaire, Manouba, Tunisie. P 01.

[11] علي جدوع الشرفات ،(2010)، التنمية الإقتصادية في العالم العربي ، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان،الأردن،ص46-50.

[12] عبلة عبد الحميد بخاري،(2017)، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الجزء الثالث، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، ص92.

[13] Jean-Luc Gaffard,(2011), Armand, La croissance économique, Colin, 1er edition ,Paris, France, , P14.

[14] http://www.banquemondiale.org/fr/country/algeria/publication/economic-brief-july-2016 consulte le 23/8/2018 à 12:30.

[15] https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/22-2014-05-14-10-16-29/2014-05-14-10-18-34/1183-2017-03-26-08-21-3 consulte le 23/08/2018 a 23:00.

[16] Richard J.Pera,(2017), TRANSFORMATION OF ALGERIA'S OIL-BASED ECONOMY IS UNLIKELY, Africa Watch, Volume 15, Alexandria, EgypteP02-04.

[17] http://www.elahdath.net/national/9244 consulte le 24/8/2018 a 15 :00.

[18] http://country.eiu.com/article.aspx?articleid=304301214&Country=Algeria&topic=Economy&subtopic=Forecast&subsubtopic=Policy+trends&u=1&pid=1064474090&oid=1064474090&uid=1 consulte le 24/8/2018 a 16 :00.

[19] https://al-ain.com/article/algeria-sets-up-an-economic-transformation-plan consulte le 24/8/2018 a 16 :05.

[20] www. banquemondiale.org.